Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

انعكاس سياسات التنمية الريفية على الأمن الغذائي في الجزائر.

د. بلقلة براهيم، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

د. صلاح محمد، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

د. مطاي عبد القادر، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

الملخص: نسعى من خلال هذا البحث إلى استعراض أهم السياسات والبرامج التي باشرتها الجزائر في الفترة 2000-2013 سعيا منها لتنمية المجتمع الريفي والقطاع الفلاحي وذلك بغية تحقيق الأمن الغذائي، على اعتبار أن المجتمع الريفي يمثل الحجر الأساس لتنمية القطاع الزراعي وتوفير الإحتياجات الغذائية، وقد توصلنا في النهاية إلى الجزائر أن بذلت مجهودات معتبرة للوصول إلى تحقيق أمنها الغذائي من خلال إرساء سياسة تنموية طموحة ومستدامة، تجلت في حزمة واسعة من المخططات والبرامج من مما أدى إلى تحسن ملحوظ على مستوى قطاع الفلاحة والمجتمع الريفي منذ مطلع الألفية الثالثة وحتى الآن، وبالرغم من تلك الإنجازات إلا أنه تبقى هناك جملة من النقائص والتحديات والتي يجب على متخذي القرار مواجهتها للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنمية المجتمع الريفي للتعزيز الأمن الغذائي للبلد.

الكلمات المفتاحية: المجتمع الريفي، القطاع الفلاحي، الأمن الغذائي.

Abstract: The aim of this research is to review the most important policies and programs initiated by Algeria in the period 2000-2013forthe sake of develop the rural and community agricultural sector in order to achieve food security. The rural community is the foundation stone for the development of the agricultural sector and the provision of food needs. At the end, we have noticed that Algeria has made much efforts to achieve food security through the establishment of development policy ambitious and sustainable, manifested sets in a broad package of plans and programs leading to a marked improvement on the level of the agricultural sector and the rural community since the beginning of the third millennium, and yet, in spite of those accomplishments, however, there are a number of shortcomings and challenges and that the decision-makers must be faced to promote the agricultural sector and the development of the rural community to strengthen the country's food security.

Keywords: rural community, agricultural sector, food security.

مقدمة:

تعتبر مشكلة توفير الغذاء من بين القضايا الجوهرية التي تحتل اهتمام المجتمع الدولي، إذ تم إدراجها ضمن الأهداف الإنمائية للألفية كونها تعتبر شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، إذ أن الأمن الغذائي يعد إحدى أهم متطلبات المجتمع، فانعدامه يلقي بظلال وأعباء ثقيلة على المجتمع وأمنه، وتماشيا مع هذا الاهتمام العالمي نجد أن الجزائر قد مضت منذ أكثر من أربعة عقود وهي تستهدف تحقيق أمنها الغذائي وتوفير غذاء صحي لشعبها بعيدا عن مخاطر استيراده من الخارج، من خلال إتباع سلسلة من الإصلاحات والسياسات المتعاقبة تحت عناوين مختلفة . وضمن هذا السياق فقد أولت أهمية كبرى لمشاريع التنمية الريفية المستدامة، لما تحققه هذه الأخيرة من خفض في الفقر بصفة عامة والفقر الريفي بصفة خاصة، وتحقيق أمنها الغذائي من خلال الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل تنمية القطاع الريفي والفلاحي بدءا من المخطط الوطنية للتنمية الفلاحية PNDA، ثم تبعه بعد ذلك مخططات أخرى، آخرها برنامج التجديد الريفي (PRR، وهذا من أجل تحسين مستوى معيشة المواطن الريفي وإعادة إحياء المناطق الريفية من جديد سعيا منها لتحقيق أمنها الغذائي.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

ما مدى مساهمة سياسات التنمية الريفية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة 2000-2013 في تحقيق أمنها الغذائي؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بطرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

-ما الأهداف الجوهرية للتنمية الريفية ؟

-ما مضمون العلاقة بين التنمية الريفية والزراعية؟

-هل استفادت الجزائر من ثرواتها والبشرية في تحقيق التنمية الريفية؟

-ما مدى نجاح برامج التنمية الريفية والفلاحية في تقليص الفجوة الغذائية في الجزائر؟

بغية الإجابة على الأسئلة الفرعية نقترح **الفرضيات** التالية:

-يتمثل الهدف الجوهري للتنمية الريفيةفي تحقيق الرفاهية للمواطن الريفي، من خلال تحقيق أمنه الغذائي والصحي.

-تعتبر الزراعة المحرك الرئيسي التنمية الريفية، الذي بدورها يتحقق الأمن الغذائي لدى السكان الريفيين.

-لم تستفد الجزائر من ثروتها المالية والبشرية التي أتيحت لها بالوجه المطلوبة في تحقيق تنمية ريفية مستدامة.

- على الرغم من تعدد وتعاقب برامج التنمية الريفية والفلاحية إلا أن الجزائر ما زالت تعاني من مشكلة تحقيق أمنها الغذائية

هدف البحث :يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1-إبراز البعد الاستراتجيللتنمية الريفية والفلاحية.

2-محاولة ا براز أهم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق تنمية ريفية وفلاحية المستدامة

3- الوقوع على مدى مساهمة برامج التنمية الريفية في الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من كون أن مشكلة الأمن الغذائي العربي من أكثر المشكلات الحيوية التي تواجه الجزائر، بحيث أن الجزائر تستورد كمية كبيرة من احتياجاتها الغذائية الأساسية، كما يستمد هذا البحث أهميته من كون أنالتنمية الريفية تعتبر من أحد أهم أقطاب التنمية المستدامة وذلك لما تتميز به من مميزات خاصة.

محاور البحث: للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة وتحليل متضمنات الأمن الغذائي العربي من خلال الإحصائيات والبيانات المتاحة قسمنا بحثنا إلى المحاور التالية:

أولا: مفهوم ومتضمنات التنمية الريفية

ثانيا:ثانيا: سياسات التنمية الريفية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013

ثالثا: تقييم أداء سياسات التنمية الريفية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أولا: مفهوم ومتضمنات التنمية الريفية:سنشير في هذا العنصر إلى مختلف إلى إبراز أهم تعاريف التنمية الريفية التي تختلف من باحث للآخر ومن ثم استنباط التعريف الشامل لها، ثم سنتطرق إلى

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

الأهداف والأبعاد المختلف للتنمية الريفية، وفي الأخير سنتعرض إلى العلاقة التي تربط التنمية الريفية بالتنمية الزراعية اعتبارا من أن الزراعة تعتبر النشاط الأبرز الذي يمارسه المجتمع الريفي.

1-تعريف التنمية الريفية: يعتبر مصطلح التنمية الريفية من المصطلحات التي لا زال هناك جدل حولها بين مختلف المفكرين والباحثين، وبذلك فقد تعددت واختلفت التعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا إلى النظرة والزاوية التي ينظر بها إلى هذا المفهوم. كما أن مفهوم التنمية الريفية قد تطور تاريخيا عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة.[1]ووفقا لذلك فإنه يمكن إبراز المفاهيم التالية للتنمية الريفية:

يعرفها **محمدالصقور** بأنها مجموعة الجهود التنموية الرامية إلى تحقيق رفاه المجتمع الريفي عن طريق تنفيذ المشاريع التنموية التي تكمل بعضها البعض تحت فاعلية أكثر مثل جهود رفع مستوى المعيشة عن طريق الاستثمارات المدعومة ببناء البنية التحتية ومشاريع أخرى تلتقي كلها على هدف تحسين ظروف معيشة أهل الريف[2]

عرفها**UmaLele** على أنها عملية تحسين مستويات مجموعة هائلة من السكان ذوو الدخل الضعيف القاطنين في المناطق الريفية وإمكانياتهم في الحفاظ على هذه التنمية بوسائلهم المختلفة. ويعرفها**EdouardDembélé** بأنها طريقة تضم مجموعة من المعايير والنشاطات التي هدفها تحسين الوسط الريفي سواء فيما يخص تهيئة الإقليم المادي أو فيما يخص رفع مستوى حياة وأمن عمل السكان الريفيين[3]

ويرى**ميشال تودارو** بأن التنمية الريفية بالرغم أنها تعتمد بدءا على تحقيق التقدم للمزارع الصغير، فإنها تشمل على ما هو أكثر من ذلك فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وتصنيع الريف، ونشر التعليم وتوفر الخدمات الصحية والإسكان، وكذلك محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل، وتقليل التفاوت بين الحضر والريف، إضافة إلى ضمان استمرارية تكامل الأهداف الإنمائية.[4]

ويعرفها **روبرت شامبرز**Robert Chambersأنها تلك الإستراتجية المصممة لتمكين مجموعة من الأفراد، فقراء الريف رجالا ونساء، للحصول على ما يحتاجونه لأنفسهم وأطفالهم ، ويتضمن ذلك مساعدة الناس الأكثر فقرا بين أولئك الذين يلتمسون سبل العيش في المناطق الريفية في المطالبة بالمزيد من منافع التنمية والحصول عليها، وتتضمن المجموعة صغار المزارعين، المستأجرين والمعدومين.[5]

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

ويعرفها **البنك الدولي** بأنهاإستراتجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعيةوالاقتصادية لمجموعة من الناس، هم فقراء الريف والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل الزراع الذين يزرعون على نطاق ضيق، والمستأجرين والمعدومين.[6]

وتعرفها **منظمة الفاو** على أنها عملية تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة، التعليم، الصحة، البنية التحتية، بناء القدرات، المؤسسات الريفية، والفئات المحرومة، والتي تهدف إلى تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة.[7]

وبشكل عام يمن تعريف التنمية الريفية بأنها تلك العملية التي تهدف إلى تنمية الطبقة الفقيرة في الريف والتي تشمل كل نواحي المجتمع الريفي سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية، الاجتماعية والتعليمية بما يضمن تحسين معيشة سكان الريف بصفة عادلة ومستدامة، وزيادة رفاهيتهم.

2-أهداف التنمية الريفية: تهدف التنمية الريفية في مضمونها الشامل إلى إحداث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطا وتنفيذا وتقويمها، ويستهدف تحقيق التكامل بين المجهودات الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية، وجني ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي. وإجمالا فإن التنمية الريفية تهدف إلى تحقيق ما يلي:

-**مكافحة هجرة الريف:** إن تحقيق التنمية في الريف والتي تؤمن للريفي فرصة العمل وخدمات السكن والتعليم والصحة والطاقة والمواصلات سوف تحد من هجرة الريف نحو المناطق الحضرية.

-**تحقيق العدالة الاجتماعية:** إذ أن الريف وأهله جزء من الوطن، لهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، فلهم حق في ثروات وخيرات الوطن كما لغيرهم من المواطنين.

-**تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية:** إذ أن تنمية الريف يعتبر عنصرا أساسيا في تنمية باقي القطاعات الإقتصادية بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى.

-**إنعاش المجتمعات الريفية**، وتحريك طاقاتها الإنتاجية الكامنة عن طريق توفير مدخلات الإنتاج، ونقل التقانة وإنشاء مؤسسات هيكلية من أجل تحقيق النمو الذاتي في الإنتاج والدخل، وتوسيع فرص العمالة المنتجة، إضافة إلى توفير المرافق والخدمات في إطار من التكامل والتفاعل بين الريف والحضر[8]

-تحقق تكامل بين المجتمع المحلي النامي مع مجتمعه القومي الكبير دون سيطرة أحدهما على الآخر أو استنزافه لصالحه، مما يحقق إسهاما فاعلا ومتبادلا بين المجتمع الريفي والمجتمع القومي الكبير في تقدمهما ورقيهما معا، ذلك لأن لإنسان الريف تجارب وخبرات في مجال الزراعة تفوق غيره في المناطق الحضرية.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

3-أبعاد التنمية الريفية: التنمية الريفية في مفهومها الواسع المتكامل، لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لابد من تكاملها لإحداث التنمية الريفية المستدامة في أي بلد، ومن هذه الأبعاد ما يلي:[9]

-البعد الاقتصادي: الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس، وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

-البعد الاجتماعي: الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي، وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر.

-بعد التنمية البشرية: الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

-البعد البيئي: الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور، وتسخير وحسن استعمال هذه الموارد بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان.

4-العلاقة بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية: إن العلاقة بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية لا يمكن تحليلها من منظور تاريخي فقط، فمن الضروري تذكر تطور وتحولات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تربط القطاع الزراعي وعالم الريف، حيث أن الزراعة تعتبر المحرك الرئيسي التنمية الريفية، الذي بدورها يتحقق الأمن الغذائي لدى السكان الريفيين، حيث يعتبر **فيركيل** الخبير في قضايا الزراعة والتنمية الريفية أن التنمية الزراعية تعتبر أفضل أداة للتخلص من الفقر الريفي، كما أشار إلى دور الزراعة في المحافظة على الاستقرارالاجتماعي والذي يتكون من ثلاث جوانب رئيسية تتمثل في الحماية الاجتماعية لسكان الريف، وبناء رأس المال البشري والمحافظة عليه في المجتمعات الريفية، ومنع الهجرة المفرطة أو غير المبرمجة إلى المدن.[10]وبما أن المجتمعات الريفية في أغلب الدول النامية هي بمثابة مجتمعات زراعية، فإن مضمون التنمية الريفية في هذه الدول يستوعب في جوهره التنمية الزراعية مضافا إليها مختلف نواحي الحياة بالريف.[11]

وعلى الرغم من أهمية الزراعة في الفضاءات الريفية إلا أنها لم تعد النشاط السائد في هذه الفضاءات، وبذلك فإن التنمية الزراعية تشكل جزءا من التنمية الريفية المتكاملة وليس رديفا لها. حيث تركز التنمية الزراعية على كل ما يهم القطاع الزراعي فقط، بينما تهتم التنمية الريفية المتكاملة بجميع جوانب الحياة بالريف.[12]والزراعة لا تأخذ بالاهتمام العنصر البشري الذي يعتبر جوهر وغاية التنمية الريفية المتكاملة، ولا تتضمن نظام الحوافز الإنتاجية ومشاركة سكان الريف في عملية التنمية عن طريق تنظيمات محلية

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

اجتماعية واقتصادية وسياسية، بل هي تنمية قطاعية مثلها مثل التنمية الاجتماعية والصناعية، لا تغطي جميع جوانب التنمية الشاملة للريف.

ثانيا: سياسات التنمية الريفية المنتهجةفي الجزائر خلال الفترة 2000-2013:كانت نتائج سياسة التنمية الريفية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال وحتى أواخر التسعينات متواضعة جدا، سواء من حيث تحسين مستوى معيشة سكان الريف وتحقيق الأمن الغذائي من جهة، وربط الأفراد بأراضيهم ومناطقهم من جهة أخرى، ومع ارتفاع أسعار البترول مع بداية الألفية الجديدة والإيرادات الضخمة، والتي ترتب عنها شروع الدولة بإطلاق برامج تنموية ضخمة والتي من بينها تنمية القطاع الريفي والفلاحي، بدءا بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) ثم تبعه بعد ذلك مخططات أخرى من أجل تحسين معيشة المواطن الريفي، وإعادة إحياء المناطق الريفية من جديد وذلك لما لها من آثار على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحقيق هدف الأمن الغذائي، وفيما يلي سوف نستعرض أهم البرامج التنموية في هذا الشأن خلال الفترة 2000-2013:

1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR): لقد تدخلت الدولة من خلال سياستها الفلاحية الجديدة بشكل فعال عبر البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)، والذي يحمل فكرة تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال:[13]

-تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها.
-تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني.
-تنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية.
-ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية من أجل تنمية زراعية مستدامة.

لقد تم توسيع هذا البرنامج ليشمل القطاع الريفي في سنة 2002 ليصبح بما يعرف بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، وفي هذا السياق تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني لتنمية الفلاحية، فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة، من خلال تنمية وتطوير الخدمات الريفية، وتهيئة البنية الأساسية كبناء السدود والطرق، والحد من النزوح الريفي، وتشجيع سكان الريف لممارسة الأنشطة الفلاحية من خلال الدعم، وقد شرع في تطبيقه في اطار برامج متنوعة تتمحور أساسا حول:[14]

-تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي الرعوي.
-مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها، وترقيتها باعتبارها عاملا مهما لتحسين مداخيل العائلات الريفية، أو خلق مداخيل جديدة.
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق الريفية.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

-تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الإستغلالات الفلاحية.
-القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية أنشطتها عبر تخويل نظم الإنتاج وتكييفها، وتهيئة المناطق الجبلية والسهبية.

كما تم في إطار هذا البرنامج إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية (FRNDA) لتمويل النشاطات التي تدخل في إطاره، حيث قدرت الميزانية الإجمالية للقطاع بكل أبوابها من تسيير وتجهيز، وصناديق لدعم المواد الأساسية في الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2006 بـ399.7مليارد ج، أما قيمة الاعتماد الموجهة لاستثمار فقد قدرت بـ284 مليار دج مقسمة على سبع سنوات، واعتبر هذا البرنامج آنذاك من أهم البرامج التي عولت عليها الجزائر لتنمية القطاع الفلاحي.[15]

2-الإستراتجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD): لقد اعتمدت الجزائر منذ جويلية2004 على الإستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة(SNDRD) والمجسدة أساسا بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)، والتي تهدف إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة وذلك من خلال تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، وتمكينهم من الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية مع ضرورة تثمينها، وضمان استدامتها للأجيال اللاحقة[16]، وتتضمن أربع محاور وهي:

-إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية.
-دعم ترقية تعددية الأنشطة، وإنشاء أنشطة اقتصادية مبتكرة.
-التثمين المتوازن للموارد، وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة.
-تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال، أي تتمثل في إثراء المساهمة الواسعة للفاعلين المحليين، وبقدراتهم على الانخراط بفعاليات أكثر في المشاورات مع الإدارة.

3-سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2006-2013: شرعت الجزائر في سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن إستراتجية تشاركية تجمع كل المجتمع الريفي، حيث أن أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي المستدام لضمان السيادة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، وترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الصادر في شهر أوت 2008 والذي يحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية في المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة[17]، وتتمثل الأهداف الإستراتجية لهذه السياسة فيما يلي:[18]

-المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل وضمان مستوى معيشي عادل لسكان الريف.
-تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل وذلك بتحين ظروف الحياة وتيسر الحصول على الموارد.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

-تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة، وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في المجتمع الريفي.

-المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة ورد الاعتبار للتراث الثقافي، وقطاع السياحة.

وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي علاى ثلاث ركائز أساسية وهي:

أ-التجديد الفلاحي: والذي يركز على البعد الاقتصادي، ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، وذلك من خلال:[19]

-إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

-تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC)، والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى.

-إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات الفلاحية ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الطبيعية.

ب-التجديد الريفي: والتي تهدف إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة، ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم انجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج الولائية للتنمية الريفية المتكاملة، والتي تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية، والمنتجين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية. وإن كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة.[20] وترتكز هذه السياسة على محاور أساسية تتمثل في تحديث القرى والمداشر، تطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي، حماية وتثمين الموارد الطبيعية، حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية.[21]

جـ-برامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي من خلال الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها، وكذا تحديث المناهج للإدارة الفلاحية، وتعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي.[22]

ثالثا: تقييم أداء سياسات التنمية الريفية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: بعد استعراض أهم الجهود والسياسات التي اتبعتها الجزائر في سبيل تحقيق التنمية الريفية خلال الفترة 2000-2014، سوف نحاول من خلال هذا العنصر تقييم أداء هذه السياسات في تحقيق الأمن الغذائي باعتباره الهدف

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الاستراتجي لهذه السياسات، وذلك من خلال عرض وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي خلال هذه الفترة، لمعرفة مدى مساهمة هذه السياسات في تحقيق هدف الأمن الغذائي في الجزائر.

1-تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي: لقد عرفت الأراضي الفلاحية بالجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2013، حيث ارتفعت المساحة الزراعية الإجمالية من حوالي 40.9 مليون هكتار سنة 2000 إلى حوالي 84.61 مليون هكتار سنة 2013، كما ارتفعت المساحة المسقية من489ألف هكتار سنة 2000 إلى أكثر من1042.9 ألف هكتار سنة2013[23]، وتعود الزيادات المحسوسة في المساحات الزراعية المستغلة، والمساحات المسقية نتيجة التوجه الجديد لسياسات التنمية الريفية والفلاحية خلال هذه الفترة، هذا ما كان له الأثر البالغ في زيادة الناتج الفلاحي والذي انتقل من 7508 مليون دولار كمتوسط للفترة 2000-2008 ليصل إلى حوالي20573.39 مليون دولار سنة 2013، ورغم هذا التطور المحسوس في حجم الناتج الفلاحي إلا أن مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة، إذ لم تتجاوز 10%وهي مساهمة ضعيفة مقارنة ببعض الدول المجاورة كالمغرب وتونس حيث تراوحت ما بين 15-20% في المغرب، وبين 10-12% في تونس خلال نفس الفترة. كما تجدر الإشارة إلى أن انخفاض مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي رغم زيادة القيمة المضافة للناتج الفلاحي تعود إلى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع المحروقات في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، فقد عرف ارتفعا ملحوظا خلال الفترة 2000-2013 حيث انتقل من 151 دولار سنة 2000 إلى حوالي 537.21دولار سنة 2013 محققا بذلك متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 10.25%،إلا أن هذه الحصة تبقى ضعيفة حيث أنها لا تزال بعيدة عن تغطي كافة الاحتياجات الغذائية للفرد الجزائري.

الجدول1: تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

السنوات	متوسط 2000-2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الفلاحي (مليون دولار)	7508	12751	13644	16111	16110	20573
مساهمة الناتج الفلاحي في PIB (%)	7.6	9.2	8.4	8.2	9.0	9.82
نصيب الفرد من الناتج الفلاحي(دولار)	222	362	382.6	442.4	433.2	537.21

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، أعداد مختلفة: 2000-2014.

2-مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني في تلبية الحاجيات الغذائية: يهدف تحقيق الأمن الغذائي كما هو معروف من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) إلى ضمان حصول جميع الناس على القدرة المادية والاقتصادية لاستهلاك الكميات الكافية من الغذاء الآمن والمغذي لتحقيق احتياجاتهم وتفضيلاتهم

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الغذائية لكي يتمكنوا من أن يحيوحياة سليمة[24]، وفي هذا الإطار فقد خطت الجزائر خطوات مقدرة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال الفترة 2000-2013 من خلال سياسات التنمية الريفية والفلاحية التي انتهجتها، والجدول التالي يبن تطور الإنتاج النباتي والحيواني للجزائر خلال الفترة 2000-2013.

الجدول 3: تطور انتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2000-2013

المجموعات السلعية	متوسط 2000-2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	31.43	52.53	45.6	37.3	51.4	49.12
الخضروات	42.17	72.91	86.4	95.7	104.1	118.7
البطاطس	17.60	26.36	33.0	38.62	42.20	49.28
زراعة الزيتون	2.10	3.76	1.75	4.18	2.48	4.03
الفاكهة	24.35	30.37	27.05	37.08	38.57	42.31
التمور	4.8	6	6.45	7.25	7.89	8.48
اللحوم الحمراء	2.44	2.71	2.63	2.67	2.4	2.42
اللحوم البيضاء	1.55	1.90	2.96	3.30	3.65	4.18
الأسماك	1.28	1.30	1.28	0.93	1.01	1.05
الحليب	17.09	23.77	28.54	31.65	30.63	34
البيض	1.67	1.93	2.24	2.29	2.66	2.99

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 22،31،34، الخرطوم،أعداد: 2002، 2011،2014.

لقد شهد الإنتاج النباتي (الحبوب ، الخضروات، البطاطس، زراعة الزيتون، الفاكهة، التمور) تطورا ملحوظا حيث سجل متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ7.3%خلال الفترة 2000-2013 بعدما كان لايتعدى 2.3%خلالالفترة 1990-1999، ومن المتوقع أن يصل إلى 8.3% خلال الفترة 2014-2019، وترجع هذه الزيادة إلى الدعم الحكومي للقطاع، حيث تضاعف الخضروات والبطاطس بأكثر من ثلاث مرات، أما الحبوب فقد تضاعفت بأكثر من 5 مرات ونصف بين سنتي 2000 و2013 محققتا بذلك متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ30.2%، علما أن الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب تشغل حوالي36.20% من إجمالي المساحة المزروعة خلال العام 2013. وقد سجلت الفاكهة والتمور زيادة تقدر بـ 15% و20% بين سنتي 2000و2013.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

وفي سياق آخر يعد الإنتاج الحيواني هو الآخر ذا مكانة هامة في القطاع الفلاحي، نظرا لما يوفره من منتجات مهمة تعد تركيبة مهمة في الغذاء الأساسي، وفي هذا الصدد البيانات تشير إلى تطور ملحوظ في الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2013، إذ تضاعف إنتاج اللحوم البيضاء مرتين ونصف بين سنتي 2000 و2013، في حين سجل إنتاج اللحوم الحمراء استقرار نسبيا، بالإضافة إلى ذلك فقد سجل إنتاج الحليب ومشتقاته قفزة نوعية إذ تضاعف بأكثر من 3 مرات خلال نفس الفترة، وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ5.2%، وقد ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصرا هام من عناصر الأمن الغذائي، وأحد الأنماط الاستهلاكية الرئيسية في الجزائر.

3-الميزان التجاري الفلاحي: تختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء، وتحقيق انجازات تصديرية في بعض السلع والمنتجات، والجدول التالي يبين تطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية خلال الفترة 2000-2013:

الجدول 4: تطور الصادرات والواردات الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2000-2014

السنوات	2000	2004	2007	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات الغذائية (مليون دولار)	31	59	88	116	307	355	313	283
نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات(%)	0.14	0.18	0.15	0.46	0.85	0.48	0.42	0.68
الواردات الغذائية(مليون دولار)	2416	3597	4954	5863	6058	9850	8983	6134
نسبة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات(%)	26.3	19.6	17.9	14.92	15.06	20.85	19.19	19.08

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 22،31، 34، الخرطوم،أعداد: 2002، 2011، 2014.

إن حجم الواردات الغذائية أخذ اتجاها متزايدا من سنة لأخرى، وذلك نتيجة زيادة الطلب على الغذاء بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاج حيث عرفت فاتورة الواردات الغذائية تطورا كبيرا حيث انتقلت من 2416 مليون دولار سنة 2000 إلى مستوى 8983 مليون دولار سنة 2012، وهو ما يمثل متوسط زيادة سنوية تقدر بـ11.56%، إذ يمكن القول أن الكثير من السلع الغذائية الأساسية، أو ذات الاستهلاك الواسع ما تزال تستورد بكميات كبيرة، والتي تتمثل أهمها في الحبوب بمختلف أصنافها حيث قدرت قيمة الواردات لهذه المنتوجات حوالي 2.53 مليار دولار سنة 2013 وهو ما يمثل 28.18%من إجمالي الواردات الغذائية، وهو ما يمثل الجزائر في السنوات الأخيرة أول دولة مستوردة للغذاء في إفريقيا، وثالث دولة مستوردة للحبوب على المستوى العالمي، حيث تمثل في المتوسط حوالي 6% من إجمالي واردات الحبوب العالمية.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

إن تطور الصادرات الغذائية في الجزائر لم يكن بمستوى الواردات الغذائية، حيث أن مساهمة الصادرات الغذائية ضمن إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز 0.5%، وذلك رغم ارتفاع قيمتها التي انتقلت من مستوى 31 مليون دولار سنة 2000 إلى مستوى283مليون دولار سنة 2013، وتعكس القيمة والنسبة المنخفضة للصادرات الغذائية عن عجز الاقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع لغذائية المصدرة في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية، وذات قيمة مضافة ضعيفة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن زيادة العجز في الميزان السلعي للجزائر تعني زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي، وحيث لا تغطي قيمة الصادرات الغذائية قيمة الواردات منها، فإن حجم المشكلة سيتفاقم مع مرور الزمن، والاعتماد المتنامي على العالم الخارجي يعرض البلد إلى الكثير من المخاطر في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدرة للغذاء.

4-تطور مستويات معدلات الاكتفاء الذاتيوالفجوة الغذائية للسلع الغذائية: تعكس معدلات الاكتفاء الذاتي أو ما تسمى (مؤشرات أداء سياسات الأمن الغذائي) قدرة قاعدة الموارد الزراعية على إنتاج السلع الغذائية في المدى الطويل، غير أنه لم يعد لبعض هذه المؤشرات مثل «**الاكتفاء الذاتي**» أهمية قصوى في ظل الانفتاح الاقتصادي، في إطار مفاهيم الميزة النسبية والكفاءة التنافسية في إنتاج الغذاء على الصعيد الإقليمي والعالمي[25]، لأن المغالاة في تعظيم قيمة هذا المؤشر"**الاكتفاء الذاتي**" يؤدي إلى تشوهات في تخصيص الموارد وفقا لتكاليف فرصتها البديلة، في عصر استهدفت سياساته العقلانية المؤدية إلى الكفاءة التنافسية في إطار اقتصاديات العولمة، وتعظيم عوائد عناصر الإنتاج الزراعي بالاعتماد على سياسات التجارة الخارجية للسلع المشار إليها، ونظرا إلى غياب مزايا السوق في هذه الاقتصاديات، فإن بعض البلدان العربية اتجهت نحو تعظيم اكتفائها الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية تحوطا من الصدمات المتوقعة محليا مثل الحصار الاقتصادي وحالات الجفاف، أو خارجيا مثل السلوكيات الاقتصادية للسوق العالمية غير التنافسية، ومتضمنات التكتلات الاقتصادية والإقليمية[26]. وبذلك يعكس هذا المعيار على الصعيد الوطني مدى قدرة قاعدة مواردها الزراعية على توفير الغذاء محليا، لاسيما في حالة التصدي للصدمات السعرية والبيئية التي تواجه الغذاء. والجدول التالي يبين نسب الاكتفاء الذاتي للمجموعات السلعية الغذائية في الجزائرخلال الفترة 2000-2013.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الجدول6: معدلات الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي للفترة 2000-213

المجموعات السلعية	2010-2000			2012			2013		
	المتاح من الإستهلاك(ألف طن)	الإكتفاء الذاتي(%)	الفجوة الغذائية(%)	المتاح من الإستهلاك	الإكتفاء الذاتي(%)	الفجوة الغذائية(%)	المتاح من الإستهلاك	الإكتفاء الذاتي(%)	الفجوة الغذائية(%)
الحبوب	11151.22	30.87	69.13	15041.3	34.2	65.8	12405.8	39.6	60.4
البطاطس	2067.41	93.5	6.5	4375.8	96.4	3.6	5002.2	98.5	1.5
الخضر	4960.36	99.69	0.31	10438.9	99.6	0.4	11905.0	99.7	0.3
الفاكهة	2803.29	90.28	9.72	2016.6	78.6	21.4	1926.8	82.3	17.7
اللحوم	475.23	87.5	12.5	678.3	89.4	10.6	709.7	93.1	6.9
الأسماك	143.05	87.36	12.64	135.9	79.6	20.4	127.4	81.7	18.3
البيض	172.79	99.62	0.38	266.6	99.9	0.1	299.5	99.9	0.1
الحليب ومشتقاته	4396.16	42.17	53.83	5937.4	51.6	48.4	5400.6	63	37

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 22،31، 34، الخرطوم،أعداد: 2002، 2011، 2014.

يمكن تصنيف السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر إلى ثلاث مجموعات حسب معدلات الاكتفاء التي حققتها، وتشمل المجموعة الأولى السلع التي حققت معدلات اكتفاء شبه تامة وهي الخضر، والبطاطس والبيض بمعدلات قاربت 100%. وتضم المجموعة الثانيةالسلع التي حققت نسبة اكتفاء عالية وهي الفاكهة واللحوم والأسماك، بمعدلات بلغت مقاديرها 82.3%و 81.7%على التوالي سنة 2013.أما المجموعة الثالثة التي تعتبر نسبة اكتفائها متدنية وتشكل القسم الأكبر من عناصر الفجوة الغذائية، فهي الحبوب وفي مقدمها الشعير والقمح، والسكر، حيث تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي فيها بين 30.87%، و 39.6%خلال الفترة 2000-2013. وقد ساهمت زيادة الإنتاج في تقليص الفجوة الغذائية، وزيادة معدل الاكتفاء في عدد من المحاصيل بنسب مختلفة، فبالنسبة لحبوب فقد ارتفع معدل الإكتفاء الذاتي من 30.87% كمتوسط للفترة 2000-2010 إلى ما يقارب 40% خلال سنة 2013، وانتقل معدل الإكتفاء الذاتي في البطاطس من93.5%إلى 98.5% وكذا اللحوم والحليب من 87.5% و42.17% إلى 93.1% و63% على التوالي خلال نفس الفترة،

ورغم الجهود المبذولة في إطار برامج التنمية الريفية والزراعية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2000-2013 والتي ساهمت في زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية إلا أنها لم تكون في مستوى الجهود المبذولة ولم تحقق فائضا في الاكتفاء الذاتي، حيث تشكل الحبوب نسبة عالية من

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

قيمة الفجوة الغذائية الكلية للجزائر والتي تفوق 40%،وتعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية ومحدودية استخدام التقنية الحديثة، وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم، وتدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية بمجملها. وتشمل هذه الأسباب كذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة وضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية، وعدم فعالية برامج التنمية في الريف وعدم التكامل بين الموارد البشرية والمالية والطبيعية في الدول العربية، وضعف البنى الأساسية، والفجوة الواسعة في الخدمات الزراعية المساندة بشكل لا يمكن من إقامة تنمية زراعية فعلية. ويضاف إلى ذلك تعاقب فترات الجفاف ونقص الأمطار، مع الاستمرار في هدر الموارد المائية، وقلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية، وعدم قدرة السياسات والإجراءات المتخذة على معالجة تبعاتها. وسيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوط كبيرة على موازنات الدول العربية وتحويل القسم الأكبر من الموارد لتأمين الغذاء، وتحمّل الشريحة الأوسع من السكان أعباءً كبيرةً جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية مما يزيد من حدة الفقر وتدني الأوضاع الصحية، ويترك آثاراً سلبية بالغة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.[27]

خاتمة: لقد بذلت الجزائر مجهودات معتبرة للوصول إلى تحقيق أمنها الغذائي من خلال إرساء سياسة تنموية طموحة ومستدامة، وذلك من خلال حزمة واسعة من المخططات والبرامج التي يأتي في مقدمها مخطط التنمية الفلاحية والريفية والذي عزز بسياسة التجديد الفلاحي والريفي، إذ لا يمكن إنكار التحسن الملحوظ الذي عرفة قطاع الفلاحة والمجتمع الريفي منذ مطلع الألفية الثالثة وحتى الآن، وبالرغم من تلك الإنجازات إلا أنه تبقى هناك جملة من النقائص والتحديات والتي يجب على متخذي القرار مواجهتها للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنمية المجتمع الريفي للتعزيز الأمن الغذائي للبلد، وفي سبيل تحقيق ذلك نقترح بعض **التوصيات** التالية:

-تنمية المجتمع الريفي المحلي، وتشجيع التنمية المستدامة للزراعة الريفية.

-تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، بإشراك ليس فقط الجماعات المحلية ومصالح التنمية الريفية فقط، ولكن أيضاالأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى.

-تحسين الإدارة الفلاحية وتقريبها من سكان الأرياف، وكذا إنشاء صندوق لضمان القروض الموجهة للفلاحين وللأنشطة الريفية.

-منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية، ويستلزم الأمر أخذ حلول ملائمة لكل منطقة على حدا، ومراعاة خصوصيتها.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

-لا بد من الاهتمام بعملية التسويق وذلك للمعانات التي يعيشها أهل الريف من جراء تعثر تسويق منتجاتهم الزراعية.

-التركيز على تحسين البيئة التقنية الزراعية من خلال توفير الوسائل التقنية لرفع إنتاجيتها وتنافسيتها وتدريب القوى العاملة ورفع مستويات تأهيلها بغرض توليف التقانة المناسبة للأنشطة الزراعية والحيوانية والتي تمكن من تحقيق الأمن الغذائي.

الاحالات والهوامش:

1-اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكو): المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، القاهرة، 2007، ص2

2-منال محمد نمر قشوع، استراتجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، أطروحة ماجستير، تخصص: التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009، ص24

3-تفيق تمار، رياض طالبي، التنمية الريفية المستديمة وواقع المرأة الريفية" دراسة حالة البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22 ى23 نوفمبر 2011، ص519

4-ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة ومراجعة: محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص440.

5-محمد نبيل جامع، علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية،دا ر الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص360

6-البنك الدولي(مجموعة من الخبراء)، التنمية الريفية-ورقة عمل قطاعية، دار الكتب الوطنية، تونس، فيفري 1975، ص03.

7-Unisco et Fao, L'éducation pour le développement rurale, vers des orientations ouvelles;(étude conjointe) , 2005, P21

8-حسين سليمان محمد أحمد، الفقر والتنمية الريفية في السودان بين النظرية والتطبيق ورؤى المستقبل،مجلة المصرفي، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد68، السودان، يونيو 2013، ص16

9-اللجنة الاقتصاديةوالاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو): المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص1-2.

10-نوال نعمة، الزراعة والهجرة من الريف إلى المدينة في الدول النامية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، ديسمبر 2004، ص18.

11-اللجنة الاقتصاديةوالاجتماعية لغربي آسيا (الإسكو): المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، مرجع سب ذكره، ص1

12-منال محمد نمر قشوع، مرجع سبق ذكره، ص28.

13-*Youcef Berkane, Abdenour Moussaoui, 2010,* ***La politique du renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation****, 26èmes Journées Scientifiques ATM–BETA Crises Et Soustenabilite Du Developpement, Pôle européen de Gestion et d'Economie (PEGE), Université De Strasbourg, France, site : www.cres-alsace.org/spip/IMG, (Consulté le* : 25/12/2015).

14-هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص202.

15-Daou Lies, Essai d'évaluation de l'efficience économique de programme de conversion agricole, cas wilaya de Bouira, mémoire de magister, Université du Bejaia, Algérie, juin 2006, p38.

16-عدناني عيسى، التنمية الريفية في الجزائر بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الثالث حول واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الأغواط، يومي 27-28 أكتوبر 2009، ص6.

17-سفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مذكرة ما جستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011، ص106.

18-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، برنامج سياسة التجديد الريفي،المطبعة الرسمية، الجزائر، 2006.منشور على الموقع: http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/presentation_a0.htm

19-MADR, Novembre/2010 , La politique de renouveau agricole et rural en Algérie, P 02.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

20-سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي التاسع حول: الأمن الغذائي المستدام في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص8.

21-MADR, La Politique du Renouveau Rural en Algérie,2012 , P09.

22-هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص244.

23-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 22 و34، الخرطوم، 2002، 2014.

24-قوريش نصيرة، التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص6.

25-سالم التوفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مرجع سبق ذكره ، ص22.

26-سالم توفيق النجفي، سياسات الأمن الغذائي العربي (حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير) رؤية للمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص 123.

27-صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص70